

AR	العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)
FR	<i>le déficit budgétaire en Algérie "causes, résultats et solutions"</i>
ENG	<i>The deficit in Algeria "causes, results and solutions"</i>

أ.د. بودلال علي

Ali BOUDELLAL

جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان -الجزائر

Boudellala@yahoo.com

تاريخ القبول: 2018-06-23

تاريخ المراجعة: 2018-05-12

تاريخ الاستلام: 2018-04-17

الملخص: جاء هذا المقال لمعالجة موضوع العجز الموازني بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، باعتبار الوضع التوازني للموازنة العامة للدول يساعد على النهوض بمستويات اقتصاداتها، وتحسين الاوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع، وبالتالي يؤدي الى التنمية الاقتصادية للبلد.

سعت الدراسة الى تحليل وتقييم القضايا النظرية والتطبيقية التي لها علاقة بالعجز الموازني وذلك من خلال التعريف المقصود بالعجز الموازني وصيغته، أشكاله وأنواع العجز، ثم استعراض الجوانب السلبية للمناولة للعجز الموازني في الجزائر، لتخلص الدراسة في النهاية إلى ضرورة معالجة العجز الموازني نظرا للاهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في تحريك دواليب الإقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: العجز الموازني، الاسباب، الآثار، النتائج، الحلول، الجزائر، تداعيات تقلبات أسعار النفط.

Abstract: This intervention addresses the issue of the budget deficit in general and in Algeria in particular, considering the balanced state of the general budget of the countries helps to raise the levels of their economies and improve the general social conditions of the members of society and thus lead to the economic development of the country. The study sought to analyze and evaluate the theoretical and practical issues related to disability by defining the meaning of disability and its forms, forms and types of disability, and then reviewing the negative aspects of the budget deficit in Algeria. Finally, the study concludes that the budget deficit must be addressed. The general budget deficit is one of the oldest and most serious problems facing all countries in the world, especially the developing countries. The budget deficit can be seen as one of the main axes of the national economy. Circle of financial activity of the State., The budget deficit for the situation in which public expenditures are larger than the general revenue and is a feature crosses are marked by most countries, whether developed or developing.

This deficit may be due to a public will aimed at increasing government spending or reducing public revenue. It may be unintended, because the state's inability to collect revenue is the reason. The budgets have long adopted the principle of balance, The expenditure is difficult to obtain and then does not mean when it gets guaranteed economic balance After the classic, thinkers appeared, Keynes did not understand the need to balance the budget, at least within the one year, and tried to adjust the budget with the economic cycle, and then ensure the balance in the long term, and others adopted the imbalance of the budget to finance the expenses of the war and launched some of the The fact that the economic data must be a priority at the expense of financial data to address economic imbalances, the deficit should help to economic recovery in difficult periods such as deflation and absorption of unemployment and increase investment equations, and can look at the budget deficit with two

perspectives:

The deficit is caused by several factors that can be classified as:

- *The set of factors driving the increase in public spending*
- *A combination of factors leading to a decline in public revenues*

And this leads to identify the types and methods of estimation of each of them and the relationship deficit deficit external deficit, and research in the various financing mechanisms to modify the general budget of the state, whether traditional or modern important and commensurate with the nature of the economy.

From the above, the following problem can be raised: What are the main reasons for the deficit of the balance sheet of the Algerian state and the consequences of that and the search of different funding mechanisms to amend the budget?

The hypotheses of the study: In order to facilitate the answer to the sub-questions, we decided to formulate the following hypotheses as preliminary answers to be the starting point for our research, as follows:

- 1 - *Increasing public spending leads to the state budget deficit.*
2. *The scarcity of public revenues leads to the state budget deficit.*

Objectives of the study: We seek through this subject to reach several points, the most important of which are:

- *Learn about the concept of disability, causes, and solutions.*
- *Describe the various mechanisms of funding for the budget deficit and simulate them.*
- *Choosing the best and most effective ways to finance the budget deficit in Algeria and appropriate to the characteristics of the Algerian economy.*

The importance of the study: The study of financing the deficit of the general budget of the important studies at the present time, which led us to study by knowing the mechanisms of funding for the budget deficit suitable for the budget of Algeria

Keywords: *deficits, causes, effects, results, solutions, Algeria, the repercussions of oil price fluctuations.*

مقدمة:

يرجع أسباب ظهور مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة في الكثير من الدول عموماً والدول النامية خصوصاً بسبب تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى لتزايد حجم الإنفاق العام من جهة وتقاعس الإيرادات العامة عن مجاراة الإنفاق العام من جهة أخرى، حيث وقعت معظم الدول في عجز مالي كبير فأصبح هذا المشكل من أهم المشاكل التي تشغل بال معظم الحكومات وذلك للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنه، خصوصاً مع نزول أسعار النفط وقلت الإيرادات، وتعتبر الميزانية عملية دورية يحدث الفائض في الميزانية عندما يكون الاقتصاد يشهد حالة قوية من نمو الناتج المحلي الاجمالي وهذا عندما تكون الإيرادات أعلى بكثير من الانفاق. من الناحية الأخرى يرتفع العجز في الميزانية عندما يكون الاقتصاد في حالة إنكماش وذلك لإنخفاض الإيرادات وارتفاع النفقات، ومما سبق ذكره يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهي الاسباب الرئيسية التي تؤدي الى العجز الموازني، طرق العلاج ومالدور الذي تلعبه الميزانية

العامة للدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامني؟

وعليه تم تقسيم البحث الى أربعة محاور رئيسية هي كالآتي:

- المحور الاول: ماهية العجز الموازني، أسبابه، مبرراته.
- المحور الثاني: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.
- المحور الثالث: الآثار المترتبة عن العجز الموازني.
- المحور الرابع: طرق وكيفيات علاج العجز الموازني، وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لقانون المالية 2016.

المحور الاول: ماهية العجز الموازني، أسبابه، مبرراته.

1-تعريف ومفهوم العجز الموازني:

العجز الموازني هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدي إلى تزايد الدين العمومي.

كما ينبغي التفريق بين **عجز الميزانية والعجز العمومي**، فهذا الأخير أعم وأشمل من الأول لأنه يحوي فضلا عن العجز، عجز صناديق التقاعد وصناديق الحماية الاجتماعية. وأيضا لابد التمييز بين **عجز الميزانية المتوقع والعجز الحقيقي**، فالأول يخص مشروع الميزانية التي تتقدم به الحكومة في قانون المالية إلى البرلمان، وأما الثاني فهو حصيلة لتنفيذ الميزانية بعد نهاية السنة المالية.¹

2-أسباب عجز الموازنة العامة: يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية فيما يلي²:

- التوسيع في دور الدولة للإنفاق العام وذلك من خلال زيادة الإنفاق على المستلزمات السلعية والخدمية.
 - ضعف النمو الاقتصادي وتقلص مداخيل الدولة.
 - اتباع سياسة التمويل بالعجز كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية في المجتمع عن طريق الاقتراض من البنوك.
 - جمود الأنظمة الضريبية نتيجة عدم قدرتها على الاستجابة وتقديم السياسات الملائمة الحديثة.
 - الضغوط التضخمية من جهة وإنخفاض القوة الشرائية للنقود من جهة أخرى.
 - ارتفاع الأسعار العالمية على مواد الإنتاج الأولية.
 - ارتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية ومن ثم على ادخاراتهم.
- وبصفة عامة يمكن أن ندرج هذه الأسباب في سببين رئيسيين هما:
- زيادة الإنفاق الحكومي.
 - تقلص الموارد العامة.

1.2- تداعيات انخفاض سعر النفط على الاقتصاد الجزائري (الميزانية العامة):

لم تؤثر الانخفاضات المتتالية في سعر النفط على النمو في الاق الجزائري نظرا لوجود احتياطات صرف وموارد مالية في صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأ سنة 2000.

- التراجع المتتالي لاسعار النفط أدى الى انخفاض مداخيل الجزائر سنة 2016 الى النصف بحوالي 45.47 بالمائة، أي مليار دولار، 27.35 مقابل مليار دولار 14.91 وستتطرق لهذا العنصر بالتفصيل في المحور الرابع (تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري استنادا لقانون المالية 2016).

2-2- مبررات عجز الموازني³:

- لا يعد عجز الميزانية العامة على الدوام مؤشرا على سوء إدارة المالية العمومية، وإنما له مبررات الإنفاق العمومي مبرراته التي استدعت لذلك.

- الحكومة مطالبة أحيانا بانتهاج سياسة انفاقية زائدة لضرورة حفظ السلم والاستقرار السياسي والاجتماعي.

- التوسع في الإنفاق من أجل إنعاش الاقتصاد حين تعرضه للصدمات الخارجية (تراجع الصادرات مثلا).

- تحفيز النشاط الإنتاجي من خلال رفع الطلب الكلي.

- رفع الضرائب (الضريبة على الدخل، على الشركات لتمويل العجز).

- الاستثمار لأجل خلق الثروة، سواء كان استثمارا ينعكس على زيادة الإنتاج بشكل مباشر كتشييد مؤسسة صناعية جديدة أو تزويد مؤسسة قديمة بخط إنتاج إضافي، أو بشكل غير مباشر مثل توفير البنى التحتية الجاذبة للاستثمار أو تأهيل العمالة المحلية وتطوير التعليم أو تمويل البحث العلمي.⁴

3- أنواع العجز الموازني: والتي تتمثل في⁵:

- **العجز الجاري:** ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالإقتراض ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الغنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة ويمكن ان يكون الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق دون الإنفاق الإستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية.

- **العجز الأساسي:** يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الاول فوائد الديون إلا ان الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

- **العجز التشغيلي:** ويعبر عن ذلك العجز عن ربط الديون بفوائدها بالأسعار الجارية لتتلاقى آثار التضخم حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد العجز الجاري مما يجعل البعض يدعوا إلى

استيعاب هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.

-العجز الهيكلي: ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية والمؤقتة للانحرافات المتغيرات الغقتصادية (إيرادات ونفقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه.

4-الآثار السلبية لعجز الموازنة: تتعدد وتتوزع الآثار السلبية والمخاطر الناجمة عن تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، وتحوله من كونه وسيلة لعلاج المشاكل الاقتصادية المتمثلة في الركود والبطالة، ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى حالة تحول دون الاستقرار الاقتصادي، ويعد العجز المتزايد والمزمن في الموازنة العامة للدولة سببا قويا من أسباب التضخم وتفاقم الديون.

5-طرق وكيفية معالجة عجز الموازنة العامة: لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة العامة وكيفية مواجهتها بإيجاد الطرق المثلى لتمويله والتعامل معه وسنحاول أن نستعرض في هذا الجانب التوجيهات الاقتصادية الحالية المعالجة لمشكلة عجز الموازنة العامة حسب الأسس الدولية والتطبيقات الحديثة.

فمن دول العالم من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة ومنها من تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل عجزها وخاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ومختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

1.5-الطريقة الانكماشية: هي التي تعتمد على الأفكار الاقتصادية المستمدة من الفكر المالي لصندوق النقد الدولي، وترتبط عجز الموازنة بالفائض على الطلب مع عدم توفير القدرة على الإنتاج، مما يؤدي إلى حدوث كساد اقتصادي ينتج عنه عجز في الموازنة، ومن الممكن علاج هذا العجز من خلال العمل على تقليل نسبة الفائض المترتبة على الطلب، عن طريق استخدام مجموعة من السياسات المالية، مثل: تخفيض النفقات المرتبطة بدعم الأسعار، والتقليل من نسب الوظائف المتاحة، ووضع حد أعلى للأجور .
تواجه هذه الطريقة الكثير من الانتقادات؛ لأنها تدعو إلى تقييد العديد من الأمور التي تؤثر على المجتمع وعلى نسب الإنفاق، والدخل الفردي، ولكن تقوم بعض الدول بالاعتماد عليها بأسلوب جديد، من خلال بيع حصص المؤسسات العامة للقطاع الخاص، أو ما يُعرف بمفهوم الخصخصة، والذي يُساهم في تقديم علاج مناسب لمُعظم العوامل المؤثرة على عجز الموازنة⁶.

2.5-الطريقة التوسعية: هي التي تعتمد على منح دور لمؤسسات القطاع الخاص بصفتها منشآت إنتاجية، والهدف من وجودها يرتبط بمساعدة الاقتصادي الوطني للدولة من خلال اعتماد أفراد المجتمع عليها؛ لأنها توفر لهم الوظائف والسلع والخدمات التي تناسبهم، وهذا ما تسعى الطريقة التوسعية لتحقيقه، والتي تهدف إلى تطبيق التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال استخدام مجموعة من الإستراتيجيات التنموية التي تساهم في نهوض الاقتصاد المحلي⁷.

3.5- الإجراءات المتخذة لمواجهة انهيار أسعار النفط في الجزائر: لمواجهة الصدمة النفطية سطرت

الحكومة الجزائرية حزمة من الإجراءات لضبط المالية العامة هي كالآتي⁸:

-استخدام الفوائض الموجودة في المالية العامة المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات لحفظ سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري (قام البنك المركزي بتخفيض الدينار بـ 25 بالمائة سنة 2015).

-تدابير حاسمة في ميزانية ن سنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي لتحقيق المزيد من التقدم.

-انخفضت الميزانية سنة 2016 بـ 8.8 بالمائة مقارنة بميزانية 2015

-خفض ميزانية التجهيز بنسبة 16 بالمائة

-تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد بعض المشاريع كترامواي والمستشفيات ...)

-تقليص رخص الاستيراد في بعض السلع.

-الاحالة على التقاعد حتى بلوغ سن الستين 60 سنة.

-زيادة بعض الرسوم على (القيمة المضافة، استهلاك المازوت والكهرباء وفرض حقوق جمركية ورسم 15 بالمائة على أجهزة الاعلام الالي المستوردة).

4.5- بعض الاساليب العامة لمعالجة الموازنة العامة للدولة: والتي نذكرها فيما يلي:**4.5-1- الإصدار النقدي: عندما تتزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة فإن الدولة قد تلجأ للإصدار**

النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والتوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي، ومن الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تم إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات، فمعنى ذلك أن كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى هذا الأمر بالتضخم النقدي وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم بالتضخم المالي.

وشروط إنجاح الإصدار النقدي الجديد تكمن فيما يلي:

-تميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة وعدم الجمود؛

-توجيه الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن إصدار جديد آخر.

-تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الذي يسببها الإصدار النقدي⁹

-إجراء التعداد والاحصاء السكاني لتنظيم بطاقة مدنية (برقم مدني واحد) لكل مواطن بديلا عن كل القوائم والوثائق الموجودة.

-توجيه الدعم لمستحقيه للتقليل من النفقات الغير في محلها.

كما أشرنا سابقا بأن الاقتصاد الجزائري ذو تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، فاعتماد الصادرات الجزائرية على المحروقات كمصدر مهم للعائدات، يعتبر خطرا استراتيجيا لمستقبل البلاد الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، مما يستوجب التفكير في وصفة تنموية في إطار التحديات والرهانات المتعلقة بالسياسة التنموية المعاصرة، تعتمد على بدائل أخرى مستدامة تكون لها القدرة على تقوية أسس الاقتصاد الوطني ومعالجة التوازنات في ميزانية الدولة.

2.4.5- ترشيد الإنفاق الحكومي: الانفاق العقلاني والزيادة في تحصيل الإيرادات، وهو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد ، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

3.4.5- برامج الإصلاح والتنمية الذاتية: تنتهج كثيرا من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية تختلف حسب طبيعة نظامها المالي وخصائصه، تهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة و التخطيط المحكم، و في إطار برامج الإصلاح الذاتي، و بغية علاج الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي تلجأ الدولة إلى إتباع أخذ السياسات التمويلية التالية:

1.3.4.5- سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة العامة: تلجأ الدولة النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة، غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.¹⁰

2.3.4.5- سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة: يهدف هذا الإجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية. ويدخل في سياسة التمويل الخارجي سندات الخزينة التي تستقطب الأموال الأجنبية واستخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي وتنشيطه من خلال تشجيع الصادرات في الوقت نفسه وهو ما يحقق نتائج فورية ويقلل من عجز الموازنة العامة¹¹.

4.4.5- برامج الإصلاح واللجوء إلى المؤسسات الدولية:

1.4.4.5- صندوق النقد الدولي وإشكالية التمويل: يشترط صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة، تدعيم مجموعة من السياسات الموجهة إلى القطاع المالي وهو ما تعمل به الدول الراغبة في الاستفادة من برامجه، و ذلك بتطبيق جملة من الاجراءات المالية و تعديل سياستها الداخلية، وهو النشاط الضروري قبل الحصول على الدعم المالي كجزء من عملية التكيف الذي يهدف إليه الصندوق،

ينبغي اتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط الانفاق بما يقلل عجز الموازنة العامة و المصروفات المقصودة لتخفيض هذه النفقات و ذلك بالتركيز على الجوانب التالية :

- إجراء الإستقطاعات المالية للقطاعات التي تتحمل التقشف، كالقطاع الإجتماعي وقطاع الإدارة .
- إلغاء المعونات والمصروفات الإستهلاكية التي تشجع النمو والإستثمار، أي رفع الدعم الحكومي على السلع الضرورية، وحصرها في الفئات المستحق لها.
- تقليص أعداد الموظفين في القطاع العام
- تطبيق الإصلاحات الضريبية إلى زيادة المرونة وشمولية النظام الضريبي، وتندرج هذه السيلسة ضمن الإجراءات الهادفة إلى زيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين وسائل جبايتها بما يقلل التهرب الضريبي.
- إستخدام سياسة تسعيرية تتناسب و كلفة إنتاج السلع والخدمات .
- إلغاء الدعم الحكومي الممنوع للمؤسسات العامة، وكذا تصفية المشروعات التي تحقق خسارة دائمة ومستمرة.

- يوصي الصندوق بإجراء تطبيق الخصخصة على إعتبار أنها تؤدي إلى تقليل أعباء الانفاق العام، وزيادة الإجراءات، مما يقلل العبء عن الموازنة العامة ويخفض العجز فيها.

- مجال ميزان المدفوعات يشير صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تقليل عجز الميزان التجاري، بتصحيح الثغرة المالية بين الإستثمارات وإدخارات القطاع الخاص وعجز أو فائض الحكومة، كما أن برنامج صندوق النقد الدولي يهدف إلى مراعاة الحدود للقروض الحكومية المسموح بها لتمويل عجز الموازنة العامة.

2.4.4.5-آثار التمويل على عجز الموازنة: من الملاحظ أن معظم الدول التي تلجأ إلى تطبيق برامج الصندوق النقدي الدولي تجد نفسها مجبرة على الإستعانة به، لما يترتب عن ذلك من هزات إجتماعية واضطرابات داخل هذه الدول.

قد تؤدي قرارات ترشيد الإنفاق والإجراءات المتعلقة ببيع المؤسسات العامة إلى إرتفاع نسبة البطالة، كذا تخلي الدولة عن دعم السلع الضرورية وتخفيض الخدمات، فهذه العوامل كلها تؤدي إلى نتائج إجتماعية وسياسية سلبية.

وقد أوضحت بيانات صندوق النقد الدولي، أن من بين 77 برنامجا تمت دراستها وجد أنه في 28 منها قد أنخفض عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وفي 20 منها إرتفاع عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، و فيها تبقى منها زاد عجز الميزان التجاري رغم إنخفاض عجز الموازنة العامة، أو إنخفاض عجز الميزان التجاري رغم زيادة العجز الحكومي¹².

5.4.5-سياسة الموازنة العامة بتدخل المؤسسات المالية الدولية:

1- برنامج الإستقرار الإقتصادي:

2- برنامج التصحيح الهيكلي:

ويمكن للدول مواجهة العجز في الميزانية عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي، الحد من الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب على المستثمرين الأجانب. وعادةً ما تلجأ الدول إلى تعزيز الثقة في الأعمال التجارية عن طريق الحد من القوانين المكثفة وتبسيط الأنظمة المتعلقة بالاستثمار وذلك عن طريق توفير المناخ الجاذب للاستثمار اقتصادياً ومالياً وإدارياً وتشريعياً، ورفع معدل النمو الإقتصادي، مما بدوره سيؤدي إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية.

لكن الافتراض لسد العجز في الميزانية رغم إيجابيته إلا أنه يترتب عليه العديد من المساوئ أهمها صعوبة تسديد الدين بسبب تراكم الفائدة مع مرور الوقت. ومن جهة أخرى عندما تقوم الحكومة بإقتراض الأموال من السوق المحلي لتسديد الدين العام هذا غالباً ما يؤدي إلى نتائج سلبية. ذلك لأن الحكومة تقوم بإقتراض الأموال التي كانت مخصصة للاستثمار المحلي مما يؤدي إلى تقليص الاستثمار الخاص وتراجع الناتج المحلي الإجمالي.

المحور الثاني: بعض المؤشرات المعتمدة في مشروع قانون مالية 2016 وأهم التدابير المتخذة في الجزائر

مع تفاقم العجز في الميزانية والخزينة وتداعيات الانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث فقد برميل النفط الجزائري سنة 2015 حوالي 43 دولارا مقارنة بالمعدل المسجل في سنة 2014، ويرتقب أن يصل متوسط سعره الى 57 دولارا للبرميل، مقابل 100 دولار للسنوات السابقة، وفي ظل محدودية البدائل المتاحة، في اقتصاد تعرف حصة القطاع الصناعي فيه تراجعا حيث تمثل حسب تقدير الحكومة 3.2% من الناتج المحلي الخام برسم قانون المالية 2016، في وقت تتوقع الحكومة صادرات محروقات بـ 26.370 مليار دولار، مقابل عجز في ميزان المدفوعات بـ 30.3 مليار دولار، وعجز في الميزانية والخزينة بأكثر من 53.8 مليار دولار. حيث تعبر عن ملامح أزمة وصلت إليها الحكومة لغياب استراتيجية تنمية واضحة الملامح خلال العشريتين الماضيتين، رغم توفر موارد مالية قاربت 1000 مليار دولار. فلهذه الأسباب سطرت الحكومة بعض الاجراءات التي تراها ناجعة للتخفيف من الصدمة البترولية والزيادة في الإيرادات للدولة¹³.

-نتيجة فقدان برميل النفط 45% من قيمته اضطرت الحكومة لفرض ضرائب جديدة أو رفع أخرى. رفع أسعار بعض المنتجات، منها السيارات والوقود وأجهزة الإعلام الآلي. وهذه الزيادات ستمس أيضا قطاعات متصلة، مثل النقل العمومي بالنسبة لرفع سعر المازوت، والخدمات بالنسبة لأسعار أجهزة الإعلام الآلي، فضلا عن تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية للأسر.

وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة إلى حوالي 54 مليار دولار، مع تسجيل ارتفاع معتبر للتحويلات الاجتماعية التي بلغت في قانون المالية 2016 حوالي 17.2 مليار دولار، أو ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الخام.

-اعتماد نظام التسقيف في استهلاك المواد الطاقوية من كهرباء ووقود، ما يعني أنه من الآن فصاعداً من يستهلك أكثر سيدفع أكثر حسب الحكومة.

ويكشف قانون مالية 2016 عن توجه " انخفضت نفقات الميزانية المقدرة بـ7984.2 مليار دينار بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% إلى بدائل من بينها الضغط على ميزانية التجهيز، من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية، منها مشاريع ترامواي ومستشفيات، وتقليص الواردات بقرارات إدارية، مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، بعد توقع عجز في الميزان التجاري يفوق 12 مليار دولار، إذ يتوقع قانون مالية 2016 انخفاض صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 96%، وقيمة الصادرات إلى 26.4 مليار دولار، بتراجع نسبته 21.9%، مقابل واردات تصل إلى 54.7 مليار دولار دون حساب الخدمات. كما تم اتخاذ قرار بوقف عمليات التوظيف في الوظيف العمومي والقطاع التابع للدولة، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة. علماً أن كتلة أجور الوظيف العمومي تقدر بحوالي 35 مليار دولار.

1. الخفض التدريجي للدعم الاجتماعي: وتتجه حكومة سلال تدريجياً إلى مراجعة سياسة الدعم والتخلي عنها جزئياً، مع اعتماد نظام التسقيف خاصة في مجال استهلاك الطاقة، وإن كان قائماً في مجال استهلاك الكهرباء من قبل، ففي مشروع قانون مالية 2016، تم تأكيد نظام التسقيف في استهلاك الكهرباء، مع فرض رسم على القيمة المضافة بـ7% لاستهلاك لا يتجاوز 125 كيلوات في الساعة، وهو معدل الأسر والعائلات على العموم، ورفع القيمة إلى 17% في حالة تجاوز السقف المذكور، وفي الواقع لا يختلف النظام المقترح عن ذلك الموجود حالياً، فبالنسبة للزبائن المستهلكين العاديين من الأسر فإن قيمة 125 كيلوات في الساعة تُفوتر بقيمة 1779 دينار جزائري دون حساب الرسوم، بالمقابل تتم فوترة باقي الاستهلاك بـ4179 دينار للكيلوات في الساعة، والمستجد هو فرض 17% على المستهلكين الكبار.

بالمقابل، فإن الحكومة تسعى، من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة، لبيع "المازوت" بتقليص الفارق بين السعر الدولي والمحلي المدعم، وبتجميد السعر منذ سنوات، حيث نص قانون المالية 2016 على تعديل معدل الرسم على القيمة المضافة من 7 إلى 17%. فضلاً عن ذلك تم تعديل الرسم على المنتجات البترولية من 0.01 دينار للتر حالياً إلى 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز ودون رصاص، وإلى 4 دينار للبنزين العادي وتعديل الرسم بالنسبة للمازوت من 0.01 دينار للتر حالياً إلى 2 دينار للتر، وهو ما سيرفع البنزين بأنواعه من 1 دينار إلى 1.3 دينار في اللتر الواحد حسب الأنواع تقريباً، ولكن ارتفاع السعر يمكن أن تكون له انعكاسات على قطاعات النقل التي تستخدم هذا الوقود، فضلاً عن

الفلاحة، علما أن سعر المازوت يقدر حاليا بـ13.7 دينار للتر، بينما يقدر سعر البنزين الممتاز بـ23 دينار و21.2 دينار للبنزين العادي.

بالمقابل، قررت الحكومة فرض حقوق جمركية بـ15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة، في محاولة منها تقليص الواردات للمادة النهائية والتوجه إلى التركيب والتجميع. تجدر الإشارة إلى أن التجهيزات المصنفة ضمن الموقع التعريفي الجمركي 8471، والذي يشمل تجهيزات الإعلام الآلي والكمبيوتر، تفرض عليها حقوق جمركية بـ5% ورسم على القيمة المضافة بـ17%. فضلا عن ذلك، فإن استهلاك الإنترنت يمكن أن يعرف ارتفاعا بالنسبة للجيل الثالث للهاتف النقال، بفعل فرض رسم على قيمة مضافة تقدر بـ17%. وعلى العموم، فإن هناك زيادات ستطبق تمس المواطن بالدرجة الأولى، مثل الإنترنت والنفال، وقسيمة السيارات والضريبة على شراء السيارات التي ترتفع لثاني مرة، والتي يفرضها وكلاء السيارات على المستهلك في السعر النهائي، حيث تم تحديد تسعيرة القسيمة حسب قوتها ونوعها وسنة استغلالها، وتتراوح ما بين 6 آلاف إلى 18 ألف دينار، بينما تتراوح بالنسبة للسيارات النفعية التي تفوق 5 سنوات ما بين 3 آلاف و8 آلاف دينار، مقابل ما بين 5 آلاف و18 ألف دينار لمركبات النقل لأقل من 5 سنوات، وما بين 3 آلاف إلى 9 آلاف دينار لمركبات نقل لأكثر من 5 سنوات، وحددت تسعيرة قسيمة السيارات السياحية ما بين ألفي و10 آلاف دينار بحساب قوة السيارة.

2. تعديل سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار:¹⁴ اعتمدت الحكومة في مشروع قانون المالية 2016 على سعر صرف معدل يقدر بـ98 ديناراً لدولار واحد، بعد أن كان سعر الصرف في 2012 يقدر بـ77.55 دينار لكل دولار. ويتضح أن الحكومة تلجأ إلى تخفيض سعر صرف الدينار أمام زيادة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، فضلا عن محاولة ضبط الواردات، حيث فقد الدينار حوالي 20% من قيمته أمام الورقة الخضراء.

تبيّن الإحصائيات المعتمدة في عرض قانون مالية 2016، أن مراجعة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار كان معتبرا خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2015، وتعدى توقعات قوانين المالية التي اعتمدت على معدل سعر صرف يقدر بحوالي 79 ديناراً لكل دولاراً في قانون مالية 2015. واستنادا إلى الأرقام المقدمة، فإن معدل سعر صرف الدينار عام 2012 بلغ 77.55 دينار، بينما بلغ المتوسط عام 2013 حوالي 79.38 دينار، ليرتفع إلى الصرف إلى 80.56 دينار للدولار الواحد عام 2014، ويتضح أن تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو انعكست على الدينار الجزائري الذي يعتمد على سلة من العملات لتقدير سعر صرفه، ومع ذلك، فإنه عرف أكبر فارق مع الدولار، ولكن انزلاق الدينار ينم أيضا عن توجه حكومي في محاولة لتقليص حجم وقيمة العجز المتنامي ولو حسابيا. بالمقابل سعت الحكومة، مع قرار اعتماد قروض الاستهلاك، إلى تخفيف الأعباء وإنعاش الطلب المحلي، حيث يتم تحويل الاستدانة إلى الأسر، على غرار ما يتم في الدول الصاعدة والصناعية، أي تفعيل

الاستهلاك عن طريق الاستدانة. وهو ما يخفف التزامات الحكومات ويفيدها من حيث تحفيز الطلب الداخلي، وإن كانت مخاطر استدانة الأسر معتبرة.

وإلى جانب هذه التدابير التي تبقى غير كافية لتغطية العجز الناتج عن ارتفاع النفقات مقابل انخفاض حاد في الإيرادات، فإن السلطات العمومية تتجه إلى تبني خيارات ستمس جيب المواطن، مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري الذي فقد 20% من قيمته في ظرف سنة، وهو ما سينتج عنه ارتفاع في نسب التضخم الذي بلغ خلال النصف الأول من 2015، حسب تقديرات وزارة المالية، حوالي 5,32%، رغم أن معدي قانون مالية 2016 قدروها بـ4%، على غرار قانون المالية التكميلي 2015، مقابل 3% في قانون مالية 2015، وسينعكس هذا الوضع على القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما ذوي الدخل الضعيف، فضلا عن تآكل قدرة الدينار الشرائية.

وأمام صعوبة القيام بتعديلات للأجور، خاصة أن الحكومة تعتبر أن سقف كتلة الأجور مرهق، فحسب قانون مالية 2016 فإن ميزانية التسيير تقدر بـ4807.3 مليار دينار (45,544 مليار دولار)، وستفوق إيرادات المحروقات التي لا تتجاوز 26.4 مليار دولار.

3. التقليل من البيروقراطية لاستقطاب الاستثمارات وفتح الباب للاستدانة الخارجية: دعت الحكومة إلى تسهيل الإجراءات، وأخرى متصلة بتحفيز الاستثمارات التي تواجه عقبات كبيرة نتيجة ترسخ الأساليب البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وتعقيدات مناخ الأعمال، وفي سياق تداعيات نقص الموارد المالية، أعادت الحكومة إقرار إمكانية الاستدانة واللجوء إلى الإقراض الخارجي، وهو ما لم يكن متاحا منذ سنوات، على خلفية المشاكل المالية التي تعاني منها الجزائر، والتي تحد أيضا من القدرة التمويلية للمؤسسات. وعلى هذا الأساس، تم السماح باللجوء إلى التمويلات الخارجية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستراتيجية من طرف مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري، أي المحلية أو تلك القائمة بالشراكة.

المحور الثالث: الآثار المترتبة عن العجز الموازي.

أكثر من 42 مليار دولار... لم تحقق عدالة اجتماعية ولا تحسينا في نمط المعيشة (كلفة السلم الاجتماعي) فوفقا للتقديرات الإحصائية التي يكشفها تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2016، فإن السلطات العمومية رصدت سنة 2014 ما لا يقل عن 42 مليار دولار، ما يعادل 4552.1 مليار دينار، كتحويلات اجتماعية ودعم مباشر وضمني، منها 1991.3 مليار دينار، أو ما يعادل 18.897 مليار دولار، تحويلات اجتماعية ويشير عرض الحكومة إلى تخصيص 1840.5 مليار دينار، ما يعادل 17.423 مليار دولار، كتحويلات اجتماعية برسم سنة 2016، ورغم تسجيل القيمة الإجمالية تراجعاً مقارنة بسنة 2014 بحوالي 150 مليار دينار، فإنها تبقى أعلى من توقعات قانون المالية التكميلي 2015، بنسبة نمو بلغت 7.5% 128.78 مليار دينار. كما أنها تعادل 9.8% من الناتج المحلي الخام، السعر المرجعي: 37 دولارا للبرميل

السعر المتوسط للنفط لإعداد الميزانية: 45 دولارا للبرميل

سعر صرف الدينار: 98 دينار لكل دولار واحد

صادرات المحروقات: 26.4 مليار دولار

واردات السلع والبضائع: 54.7 مليار دولار

التضخم: 4%

الناتج المحلي الخام: 18743.5 مليار دينار (177,355 مليار دولار)

نمو الناتج المحلي الخام: 4.6%

إيرادات الميزانية: 4747.4 مليار دينار (44,969 مليار دولار)

نفقات الميزانية: 7984.2 مليار دينار (75,641 مليار دولار)

ميزانية التسيير: 4807.3 مليار دينار (45,544 مليار دولار)

ميزانية التجهيز: 3176.8 مليار دينار (30,096 مليار دولار)

رصيد صندوق ضبط الإيرادات نهاية 2016: 1797.4 مليار دينار (17,028 مليار دولار)

قيمة التحويلات الاجتماعية والدعم الضمني نهاية 2014: 4552.1 مليار دينار (42,957 مليار دولار)

قيمة التحويلات الاجتماعية 2016: 1840.5 مليار دينار (17,423 مليار دولار)

عجز الميزانية: 3236.8 مليار دينار (30.64 مليار دولار)

عجز الخزينة العمومية: 2451.7 مليار دينار (23.20 مليار دولار)

ناتج احتياطي الصرف نهاية 2016: 121.2 مليار دولار (23 شهر واردات)

بينما انخفضت ميزانيتها الداخلية والصحة ارتفاع ميزانيتها الدفاع والتربية:

تمثل ميزانية التسيير للدفاع الوطني أهم الميزانيات المرصودة في قانون مالية 2016 حيث قدرت بـ 1118.2 مليار دينار، أو ما يعادل 10.588 مليار دولار، بينما بلغت ميزانية تسيير قطاع التربية التي تعد الثانية من حيث الأهمية 765.05 مليار دينار، أو ما يعادل 7.201 مليار دولار. وعرفت ميزانية الدفاع ارتفاعا بنسبة 6.12%، وهي التي كانت 9.939 مليار دولار أو 1047.9 مليار دينار، بينما قدرت نسبة نمو ميزانية تسيير قطاع التربية 1.64%، وكانت 7.082 مليار دولار أو 746.6 مليار دينار.

أما ثالث ميزانيات التسيير فتعود لوزارة الداخلية والجماعات المحلية التي بلغت 426.10 مليار دينار أو ما يعادل 4.04 مليار دولار، يليها قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات بـ 379.4 مليار دينار أو 3.59 مليار دولار، وعلى عكس ميزانيتها الدفاع والتربية، فإن الداخلية والصحة عرفت انخفاضا في ميزانيتهاما للتسيير، إذ كانتا تقدران بـ 586.8 و 381.9 مليار دينار.

المحور الرابع: طرق وكيفيات علاج العجز الموازني، وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لقانون

المالية. 2016

1. الجباية النفطية تتهاوى والقرض السندي غطى سوى 18 بالمائة من العجز: اعترفت الحكومة عن طريق إحصائيات وزارة المالية عن عجز الخزينة العمومية حيث لم تفلح حزمة الإجراءات التي اتخذتها الجهاز التنفيذي للتخفيف من انعكاسات انهيار أسعار البترول على معدل الانفاق العمومي في تحقيق التوازنات المالية الكبرى للبلاد خلال السنة الجارية. وحسب الأرقام، فقد بلغ عجز الخزينة العمومية ما يقارب 1770 مليار دينار مع نهاية السداسي الأول فقط، أي بنسبة 70 بالمائة من العجز المتوقع لكل سنة 2016.

- مشروع قانون المالية لسنة 2017 سيفرض رسوما وضرائب جديدة على الأشخاص والمؤسسات. وحسب وزارة المالية، فإن عجز الخزينة يمثل مجموع حصيلة الميزانية لحسابات التخصيص وعمليات الخزينة العمومية 1.768,98 مليار دج خلال السداسي الأول للسنة الجارية. في حين ترقب قانون المالية ل 2016 عجزا للخزينة العمومية ب 2.452 مليار دج لكل السنة الجارية.

وفيما يخص مداخل الميزانية المحصلة (البترولية والعادية)، فقد بلغت 2.316,6 مليار دج مع نهاية السداسي الأول ل 2016. في حين ترقب قانون المالية ل 2016 مداخل ب 4.747,43 مليار دج في السنة الجارية. وبلغت نفقات الميزانية 4.100,28 مليار دج خلال السداسي الأول في حين ترقب قانون المالية ل 2016 نفقات عامة ب 7.984,1 مليار دج خلال السنة الجارية. وبلغت نفقات التسيير 2.527,76 مليار دج. في حين بلغت نفقات التجهيز 1.572,52 مليار دج مع نهاية السداسي الأول ل 2016، ما أدى الى **حصيلة مالية عاجزة** ب 1.783,7 مليار دج مع نهاية جوان 2016. وسجلت حصيلة حسابات التخصيص الخاصة فائضا ب 45,24 مليار دج في حين سجلت حصيلة عمليات الخزينة العمومية عجزا ب 30,53 مليار دج في نهاية السداسي الأول ل 2016.

2. القرض السندي غطى نحو 18 بالمائة من العجز: ولتغطية العجز قامت الدولة بالتوجه إلى صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغت المبالغ المسحوبة 1333,84 مليار دج بين جانفي وجوان 2016، أي 75,3 بالمائة من العجز الإجمالي. كما ساهم القرض السندي الوطني للنموالاقتصادي الذي تم اطلاقه في أفريل الفارط في تمويل العجز ب 317,62 مليار دج، أي بتغطية تقدر ب 18 بالمائة. وبالإضافة الى صندوق ضبط الإيرادات وموارد القرض السندي تم تغطية العجز في الخزينة إلى نهاية جوان بالتمويلات البنكية (21 مليار دج) وغير البنكية (98,4 مليار دج). يذكر أن المشروع التمهيدي لقانون المالية 2017 يشير إلى أن بواقي نهاية السنة من صندوق ضبط الإيرادات بلغت 2072,5 مليار دج إلى نهاية ديسمبر 2015 وأن عمليات السحب من الصندوق والموجه لتغطية عجز ميزانية 2015 (3266 مليار دج) بلغت 2886,5 مليار دج.

تحصيل الجباية النفطية تراجع ب 30 بالمائة.

أما الجباية البترولية المحصلة فعليا بين جانفي وجوان 2016 فقد قدرت ب 883,13 مليار دج مقابل 1255 مليار دج في الفترة نفسها ل 2015. يذكر أن قانون المالية 2016 توقع جباية نفطية مسجلة في

الميزانية (على أساس سعر برميل النفط ب 37 دولار) عند 1682,55 مليار دج للعام الجاري ككل. وبخصوص الموارد العادية للخرينة قدر ب 1433,45 مليار دج إلى نهاية جوان 2016.¹⁵

الخاتمة:

إنّ انتقال الإقتصاد الوطني من الإقتصاد المسطر إلى إقتصاد السوق عرف تطور كبيرا في المالية العامة، فأصبحت موازنة الدولة تتميز برصيدها السالب وذلك لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية نفقات الدولة خاصة وأن الإيرادات تعتمد في معظمها على الموارد النفطية وهذا ما جعلها رهينة تقلبات أسعارها فالعجز في الميزانية يمثل أحد الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري ومن ثم فعلاج هذا الاختلال من المفروض يتأتى ضمن رؤية متكاملة ومنظور شامل، يرقى إلى مستوى "المسؤولية السياسية"، وذلك بتقوية النصوص القانونية المكرسة لترشيد النفقات، مراجعة النصوص المنظمة للهيئات الرقابية ومراجعة مناهج تسيير الوزارات والهيئات المكلفة بالإنفاق، إحداث معايير مضبوطة للنفقات العامة وتحديث المصالح الإدارية التي من شأنها أن تجعل الجزائر تريح أشواط مهمة في اتجاه التنمية الشاملة المنشودة.

التوصيات: في ختام الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- التفكير في وصفة تنموية في إطار التحديات والرهانات المتعلقة بالسياسة التنموية المعاصرة لاجداث التنمية.
- البحث عن بدائل للموارد الالية للنضوب في قطاعات أخرى للحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية خصوصا الموازنة العامة للدولة.
- إنشاء صناديق سيادية لادخار الأموال المحصلة عن الربح البترولي واستثمارها في مجالات خارج قطاع المحروقات.
- تفعيل اليات الإقتصاد المنتج عوض من الإقتصاد الريعي لتمويل وتعديل الميزانية العامة للدولة.
- تفعيل الجهود للانتقال الى الإقتصاد المعرفي نظراً لدوره الكبير في تحقيق التنمية البشرية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.
- العمل على تحويل كافة التعاملات من الورقية إلى الالكترونية، لتقليل من الانفاق في القطاع الحكومي.

الإحالات والمراجع:

¹ محمود عباس محرزى (2000): اقتصاديات المالية العامة الإيرادات العامة، النفقات العامة، الميزانية العامة للدولة ديوان المطبوعات الجامعية.

² بن حمادي عبد القادر - جامعة وهران : تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر "

<https://elbassair.net/Centre%20de%20téléchargement/.../23.doc>

³ بتصرف من الموقع المدون أدناه. :

http://mawdoo3.com/%D8%B9%D8%AC%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9

- ⁴ محمد حابيبي (2006): الاقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مقال منشور بمجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، ص 41
- ⁵ د.حسن الحاج(2007):عجز الموازنة المشكلات والحلول مجلة قضايا التنمية في الدول العربية المعهد العربي للتخطيط بالكويت +سلسلة المنيرالعدد12
- ⁶ بتصرف من الموقع المدون أدناه.
- http://mawdoo3.com/%D8%B9%D8%AC%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9
- ⁷ ايمان غسان سحرور:عجز الموازنة العامة في سورية واثاره الاقتصادية مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد23 جامعة دمشق ص ص 07-09
- ⁸ قانون المالية (2016) للحكومة الجزائرية
- ⁹ <http://malina.yoo7.com/t2929-topic> منتدى اشراق الجزائر الموازنة العامة للدولة.
- ¹⁰ ميلاد يونس (1994) :مبادئ المالية العامة منشورات. الجامعة المفتوحة طبعة أولى الجماهيرية الليبية..
- ¹¹ بن حمادي عبد القادر – جامعة وهران :”تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر”
<https://elbassair.net/Centre%20de%20téléchargement/.../23.doc>
- ¹² د.حسن الحاج(2007):عجز الموازنة المشكلات والحلول مجلة قضايا التنمية في الدول العربية المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- ¹³ قانون المالية (2016) للحكومة الجزائرية. بتصرف (كل الاحصائيات والارقام المستخدمة في هذا العنصر مأقتبسة من قانون المالية للحكومة الجزائرية (2016).
- ¹⁴ Pablo Druck, Nicolas E. Magud, and Rodrigo Mariscal(2015) : Dollar Strength and Emerging Markets Growth”, IMF Working Paper, July.
- ¹⁵ قانون المالية (2016) للحكومة الجزائرية.